الأمم المتحدة

A/C.2/70/L.29

الجمعية العامة

Distr.: Limited
11 November 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
اللجنة الثانية
البند ١٩ من جدول الأعمال
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى قراريها ٢٧٩/٦٨ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ و ٢٠٨/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/٢٠١٤ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ٢/٥٥.

(٢) القرار ١/٦٠.

131115 131115 15-19784 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وإلى وثيقته الختامية[٣]، وإلى الاجتماع الخاص المعني بمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقده رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وإلى وثيقته الختامية[٤]،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإلى وثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٥]،

وإذ تشير أيضا إلى الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية الذي عقد في نيويورك في ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وإذ تسلّم بأن الخطة تتخذ من الأهداف الإنمائية للألفية منطلقا لها وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق منها، وإذ تؤكد أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة التي تجعل من القضاء على الفقر عنصرا محوريا وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية يؤخذ بها في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة المتجددة،

وإذ تؤكد أهمية مبدأ إشراك الجميع على صعيد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومراعاة الدول المراقبة في تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٦]؛

---

(٣) القرار ١/٦٥.

(٤) القرار ٦/٦٨.

(٥) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٦) A/70/320.

٢ - تكرر الدعوة إلى إنشاء منتدى جديد عالمي للهياكل الأساسية بقيادة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وفقا للفقرة ١٤ من خطة عمل أديس أبابا[٧]، وتطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يرصد، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام، اعتمادات من أجل بدء عمل المنتدى وعقد دورته الافتتاحية خلال الدورة السبعين للجمعية العامة؛

٣ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينفذ أحكام الفقرة ٢٩ من خطة عمل أديس أبابا فيما يتعلق بزيادة تعاونه مع لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية من خلال الاجتماع الخاص بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بهدف تعزيز النظر في المسائل الضريبية على الصعيد الحكومي الدولي، وبزيادة تعزيز موارد اللجنة من أجل توطيد فعاليتها وقدرتها التشغيلية، وهو الغرض الذي ستتم من أجل تحقيقه زيادة وتيرة اجتماعاتها بحيث تعقد دورتين في السنة تستغرق كل منهما أربعة أيام، وبتعيين أعضاء في اللجنة للفترة التي تبدأ في عام ٢٠١٧ وللفترات التالية؛

٤ - تكرر تأكيد ضرورة تعزيز الدور الهام الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتباره الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛

٥ - تعيد تأكيد الالتزام بتوسيع سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار ووضع القواعد في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي والحوكمة الاقتصادية العالمية، وبتعزيز تلك السبل، وتقر بأهمية التغلب على العقبات التي تحول دون تنفيذ ما يتقرر من زيادات في الموارد ومن إصلاحات في مجال الحوكمة في صندوق النقد الدولي، بما في ذلك تنفيذ إصلاحات الصندوق لعام ٢٠١٠ التي لا تزال تكتسي أولوية عليا، وتحث بقوة على اعتماد تلك الإصلاحات في أقرب وقت، وتكرر تأكيد الالتزام بمواصلة إصلاح الحوكمة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتكيف مع التغيرات في الاقتصاد العالمي؛

٦ - ترحب بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا في أديس أبابا في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وبالإعلان عن بدء عملها خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتتطلع إلى التفعيل الكامل لجميع عناصرها، وهي فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف

(٧) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

التنمية المستدامة، والمنتدى التعاوني لأصحاب المصلحة المتعددين المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنهاج العمل الإلكتروني؛ وتطلب إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعين رئيسين مشاركين لمنتدى أصحاب المصلحة المتعددين، يكون أحدهما من بلد نام والآخر من بلد متقدم النمو؛

٧ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإعلان، خلال دورته الحالية، عن بدء أعمال المنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية وفقا للأحكام الواردة في الفرع الثالث من خطة عمل أديس أبابا؛

٨ - تقرر ما يلي من أجل تفعيل المنتدى بما يتيح عملية متابعة توفر لها إمكانات مخصصة ومعززة:

(أ) يعقد المنتدى دوراته في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في فصل الربيع لمدة ٥ أيام، يخصص يوم منها لاجتماع مع مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، وتكون المشاركة فيها عالمية وعلى المستوى الحكومي الدولي، ويعقد دورته الافتتاحية في عام ٢٠١٦؛

(ب) يترأس المنتدى رئيسان مشاركان، أحدهما من بلد نام والآخر من بلد متقدم النمو، يعينان مع مراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل؛ ويطلب إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعين، بالتعاون مع رئيس الجمعية العامة، الرئيسين المشاركين للمنتدى الافتتاحي لفترة تنتهي في دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٦؛ وينتخب الرئيسان المشاركان للمنتدى الثاني والمنتديات اللاحقة من قبل المنتدى الأول والمنتديات اللاحقة، على التوالي، لترأس المنتدى التالي لفترة تبدأ بعد الدورة التالية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى وتنتهي في الدورة اللاحقة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ ويتولى الرئيسان المشاركان، في جملة أمور، مسؤوليات إعداد مشروع الاستنتاجات والتوصيات من أجل التفاوض بشأنها والاتفاق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في المنتدى، وتيسير المشاورات المتصلة بذلك، وتقديم تقرير المنتدى المتضمن لاستنتاجاته وتوصياته المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى قصد اعتماده؛ ويجوز أن يعاد انتخاب الرئيسين المشاركين لفترة ثانية؛

(ج) يستند المنتدى في الاضطلاع بأعماله الفنية إلى خطة عمل أديس أبابا، والغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ وهدف خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، ونتائج المؤتمرات الدولية السابقة بشأن تمويل التنمية، لا سيما منها توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية؛

(د) من أجل التحضير لدورات المنتدى التي تعقد في فصل الربيع، يشرع في الوقت المناسب وقبل عقد المنتدى في النظر من الناحية الفنية في بنود جدول أعماله وبرنامجه وفي مقترحات استنتاجاته وتوصياته المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي؛

(هـ) يتولى مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة مهام الأمانة الفنية للمنتدى، مع التسليم بأن التنفيذ الفعال لولايات المنتدى يمكن أن يستلزم إجراء تقييم لقدرات أمانته الفنية و/أو تعزيزها؛

٩ - تقرر أن يتلقى المنتدى الدعم من فريق العمل المشترك بين الوكالات الذي سيدعو الأمين العام لعقد اجتماع له لكفالة عملية معززة للمتابعة على الصعيد العالمي، والذي يضم المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التي لديها ولايات ذات صلة بالمتابعة، بناء على الخبرة المكتسبة من فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يقدم فريق العمل المشترك بين الوكالات تقريرا سنويا عن التقدم المحرز في تحقيق نتائج التمويل من أجل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويوفر التوجيه في المتابعة الحكومية الدولية لهذه الخطة من حيث التقدم المحرز والثغرات القائمة في التنفيذ والتوصيات الرامية إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية، مع مراعاة الأبعاد الوطنية والإقليمية؛

١٠ - تعيد تأكيد الدور الخاص الذي ينبغي أن تقوم به المؤسسات المالية والتجارية الدولية، ولا سيما المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة المشاركة في عملية متابعة تمويل التنمية، في جميع جوانب المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية، بما في ذلك مشاركتها النشطة في أعماله التحضيرية، بالاستناد إلى التجربة المستفادة من مؤتمرات مونتيري والدوحة وأديس أبابا؛

١١ - تؤكد أهمية تعزيز الاتساق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريرا عن حالة الأعمال التحضيرية لدورة المؤتمر الرابعة عشرة المرتقبة؛

١٢ - تهيب باللجان الإقليمية أن تعقد، بدعم من المصارف الإنمائية الإقليمية والمنظمات الإقليمية والكيانات الأخرى ذات الصلة، مشاورات إقليمية، حسب الاقتضاء، يمكن أن تشكل نتائجها إسهامات في الأعمال التحضيرية للمنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بموافقة كل من الجهات المانحة، بإعادة برمجة كل الأموال المتبقية في الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بهدف دعم أنشطة عملية متابعة تمويل التنمية، ولا سيما المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية، من أجل تيسير مشاركة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، حسب الاقتضاء، في أعمال المنتدى، ودعم الأعمال التحضيرية للمنتدى؛

١٤ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يعد مذكرة بشأن تنظيم أعمال المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، استنادا إلى أحكام هذا القرار، لتعرض على نظر الدول الأعضاء؛

١٥ - تحث الجهات المانحة الدولية والثنائية وغيرها من الجهات المانحة المحتملة على النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، من أجل دعم الأعمال التحضيرية للمنتدى السنوي، بسبل منها الندوات الدولية وسفر الممثلين من البلدان النامية من أجل المشاركة في المنتدى وعمليته التحضيرية؛

١٦ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تشرك، في حدود ولاية وموارد كل منها، الدول المراقبة في تنفيذ هذا القرار؛

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البند المعنون ''متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية''.